الضاربة بجذورها في الجسم الفلسطيني والضمير الجماهيري العربي والتي كانت بدأت تمس عصب العالم ، والرسمية التي تطفو على السطح وتكاد أن تجوف بفعل التحول عنها . وكان يمكن لهذا الانفصام أن استمر أن يحول م ت ف الى هيئة عربية عليا جديدة أو نسخة مكررة من حكومة عموم فلسطين . وقد كادت المنظمة أن تكونهما في السنة الاولى التي أعقبت حرب حزيران عندما أصبح تأثيرهـــا هامشيا على صعيد فلسطيني وآخر عربي وصار تمثيلها للشعب الفلسطيني « مجاملة » وشكلا .

كانت البداية الاولى التي أنهت هذا الانفصام الدورة الرابعـــة للمجلس الوطني الفلسطيني التي انعقدت بين ١٠ و١٧ تموز ١٩٦٨ ، وهي دورة المجلس الاولى التي عقدت بعد حرب ١٩٦٧ ، والتي شاركت فيها منظمات المقاومة بصفاتها التنظيمية ، لاول مرة ، في أعمال المجلس . والامر الجدير بالملاحظة ان دوافع هذا الاشتراك لم تنطلق من البحث في مسألة الكيان وانما المدخل الاساسي كان هو ايجاد أرض مشتركة للقاء منظمات المقاومة او لما صار يعرف في الادبيات الفلسطينية بالوحـــدة الوطنية بتعبير ، وبوحدة أداة الثورة بتعبير آخر . وقد أوضحت فتح هذا الامر في بيان فسرت فيه دخولها م ت ف . ففي هذا البيان تستعرض فتح ضرورة تحقيق « الوحدة الوطنية للشعب العربي الفلسطيني » كما تستعرض المحاولات الناجحة والفاشلة التي تمت في هذا الصدد وتنتقل الى تجربة المجلس الوطني فتقول « كان أمامنا سبيلان لا ثالث لهما ، الاول : ان تعتبر م ت ف واحدة من التنظيمات القائمة ونطرح على اخوتنا في الطلائع وفي الجبهة الشعبية ان تقوم بيننا وبينهم وبين منظمة التحرير جبهة وطنية على اساس من التكافؤ والمساواة ضمن برنامج عمل وطني محدد ، والثاني : أن تعتبر منظمة التحرير اطارا يجمع في داخله كافة التنظيمات الفلسطينية العاملـــة ... وكنا على استعداد ان نرضى بالسبيل الاول ونقدم له جهودنا ، ولكن القائمين على أمر المنظمة رفضوا أن تكون المنظمة تنظيما وتمسكوا بالميثاق الوطني الذي ينص على انها جبهة وطنية للجميع ، وبناء عليه قررت الحركة ايمانا منهـــا بأن الوحدة الوطنيـــة مطلب جماهيري ، قررت الاستجابة لنداء اللجنة التنفيذية والدخول الـــى المجلس الوطني باعتباره أرضا مشتركة » . كما جاء في بيان سياسي أصدرته فتح حول م ت ف في ١٩٦٩/٢/٥ .

وعلى الرغم من هذا المدخل الذي عالجت به منظمات المقاومة علاقتها بـ م ت ف ، فان النتائج التي ترتبت على اشتراك المقاومة في المجلس الوطني ثـــم تسلمها قيادة م ت ف ، قد تجاوزت بآفاقها السياسية وبتطبيقاتها العملية ، المسألة المحددة : لقاء المنظمات على أرض مشتركة لتشكيل جبهة وطنية . فالتطور الاساسي الذي حدث هو أن « الشرعية » و« الرسمية » تطابقتا لتعطي الكيان (الكيان ـــ المنظمة) مفهوما جذرانيا جديدا اكتسبت فيه « الرسمية » شرعيتها ليس من خلال الاعتراف بهـــا من خارج ، وانما من استنادها الى أنها تمثل حقيقة الشخصية الفلسطينية التي لم تعد مجرد رمز أو عنوان وانما هي واقع نضالي محسوس يعبر عن الوجود الفلسطيني وتطلعاته . وقد انعكس هذا الامر على الوضع البنيوي للكيان الذي أصبحت فيـــه المنظمات والاتحادات هي الكتلة الاعظم في أجهزته التشريعية والتنفيذية ، باعتبارها هي الاطر النضالية للشعب الفلسطيني.وهذا الوضع البنيوي الجديد ان حافظ على موضوعته الاساسية بأن يكون الفلسطينيون جميعا أعضاء طبيعيين فيه وتمسك بها ، فان هذه العضوية الطبيعية أصبحت أكثر قدرة على التعبير عن ذاتها من خلال قوى الشعب المنظمة المشاركة في تحمل مسؤوليات الكيان ، وفي المقابل أصبح الكيان متمكنا